دور اللوائح التنظيمية في تمكين الأستاذ الجامعي من تحسين بيئة الدراسات العليا العلمية والبحثية

إعداد:

أ- أيمن رمضان عمار ابعيبش

محاضر مساعد بقسم المواد العامة - المعهد العالي للتقنيات الهندسية - غريان.

Email: aymenamar203@gmail.com

ملخص البحث :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأستاذ الجامعي في تطوير البيئة البحثية بالدراسات العليا وفق اللوائح الموضوعة بالخصوص ، بحيث وضعت اللوائح والقوانين التي حددت حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس بمرحلة الدراسات العليا في ميزان النقد والنقاش ؛ لمعرفة مدى قدرتها على تمكين الأستاذ الجامعي من القيام بدوره المنوط به في العملية التعليمية في مرحلة الدراسات العليا ، فاللوائح بشكل عام لها دور كبير في تطورها المؤسسات ونجاحها، ومنها اللوائح التي حددت حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، فوجود لوائح ذات نمط تقليدي لا تواكب اتجاهات العلم الحديثة من حيث تطوير الأستاذ الجامعي وتوفير البيئة الملائمة له ، يسبب فى قصور العملية التعليمية عن تحقيق التنمية المعرفية في مجال البحث العلميبالعلوم التطبيقية والإنسانية على حد سواء ، لإهمالها أهم ركن في العملية التعليمية ، الأمر الذي سيترتب عليه ضعف مخرجاتها، نظرا لضعف مدخلاتها ، ويجعل خريجيها غير مواكبين لمتطلبات السوق الحالية وحركة البحث العلمي داخليا وخارجيا ، لذلك فإنه لابد من دراسة هذه اللوائح وإعادة النظر في إمكانية تعديلها؛ لغرض موائمتها مع متطلبات الأستاذ الجامعي الحديثة ؛ لتحقيق التنمية المعرفية للأستاذ من ناحية ، والرفع من كفاءة خريجي الدراسات العليا ودفعهم نحو الابتكار والتمكن في الاختصاص من ناحية أخرى ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بتحليل العلاقة بين هذه القوانين واللوائح وبين دور الأستاذ الجامعي في تطوير البيئة العلمية والبحثية ، وتشير نتائج البحث إلى أنه لابد من النظر في بعض هذه المواد بتعديلها وإضافة مواد أخرى لها ؛ وذلك بسبب عدم وجود تناسب ما بين حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي في الدراسات العليا وما بين التزاماته المطالب بها تجاه بيئته التعليمية ومجتمعه ،من ذلك الخطط التدريبية والبرامج التعليمية وآلية الإنفاق عليها وغير ذلك ، ويوصي البحث بضرورة تشكيل لجان فنية متخصصة لدراسة هذه القوانين واللوائح لنمكن عضو هيئة التدريس الجامعي من التميز والإبداع فيكون قادرا على تحسين البيئة التعليمية والدفع بها نحو

الأمام ، مع الاطلاع على تجارب الدول الرائدة في كل مجال من مجالات العلوم المدروسة ، للخروج بآراء ومقترحات من شأنها تحقيق التنمية المعرفية عبر تطبيق هذه اللوائح والقرارات .

الكلمات المفتاحية :
الأستاذ الجامعي – الدراسات العليا – تطوير البيئة البحثية – القوانين واللوائح.

المقدمة

تمثل اللوائح التنظيمية للقطاعات العاملة في الدولة دورا مهما وكبيرا في تطورها ونجاحها ، إذ عن طريقها يمكنضبط كل المخاطبين بها بما لهم من حقوق وماعليهم من التزامات ، فكلما كانت اللوائح تضمن حقوق الأفراد وتنظم أوضاعهم ، كلما زادت فرص نجاحها ونجاحهم ، ويعد قطاع التعليم العالي أحد القطاعات الداخلة في ذلك ، بل من أهم القطاعات التي يجب أن ينظر إليها بنظرة مميزة وخاصة ؛ كونه يمثل المخزون المعرفي للدولة ، وواجهتها العلمية والثقافية ، فعن طريقه تضخ الكوادر العاملة التي تؤسس للدولة ومستقبلها ، فإذا لم يعطى هذ القطاع الأهمية اللازمة بوضع لوائح وقرارات دقيقة وصارمة في تنظيمه وتنظيم أركانه فسيكون لا معنى له ومفرغا من محتواه ، والحقيقة أن مشكلة تدني مخرجات التعليم العالي في ليبيا ترجع لعدة أسباب وعوامل من أهمها البرامج النمطية التقليدية في التعامل مع أركان العملية التعليمية وأعني هنا الأستاذ الجامعي ، فما فائدة مباني شاهقة وضخمة بدون تحصيل موافق للتطور العلمي وحركة العالم في المعرفة ، والمشكلة تتحملها كل أطراف العملية التعليمية، وإن كان بنسب متفاوتة بينها ، فغياب الخطط التدريبية لكل من الأستاذ والطالب وضعف تكوين الطالب العلمي في المراحل الابتدائية والإعدادية كل هذا ساهم في ما نراه اليوم من ضعف المخرجات وعدم توافقها مع متطلبات سوق العمل؛ فمع التطور العلمي الرهيب الذي يشهده العالم لا مناص لنا من البحث الجدي والحقيقي عن الحل المناسب لهذا التأخر والتخلف العلمي والبحثي ؛لذلك رغبت أن أساهم في هذا المؤتمر ببحث أسلط فيه الضوء علىدور اللوائح التنظيمية في تمكين الأستاذ الجامعي من تحسين بيئة الدراسات العليا العلمية والبحثية ، وقد جاءت هذه المقدمة من سلسلة تتكون من التالي :

أولا / أهمية الدراسة : تتمثل أهمية الدراسة في البحث عن أوجه الخلل والقصور في القوانين واللوائح التي حددت حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس المكلفين بالتدريس في الدراسات العليا ، فضبط حقوقهم وواجباتهم له دور كبير في تحديد نقاط الضعف التي تواجهها العملية التعليمية في هذه المرحلة ، ومن هذه الناحية.

ثانيا / أسباب الاختيار :ترجع أسباب الاختيار إلى الحاجة الماسة لتطويرمرحلة الدراسات العليا عبراللوائح والقوانين المنظمة لحقوق أعضاء هيئة التدريس بالدراسات العليا ، فمن خلال النظر في وضع الأستاذ الجامعي واقعيا سنجد أنه لا يتلقى الدعم الكافي الذييمكنه من تحسين البيئة التعليمية والبحثية عما هي عليه الآن ،وذلك من ناحية الدعم الماديونقص الخطط

التدريبيةوالدورات العلمية ، فكل ذلك سبب له عزلة جعلته في وضع يفرض عليه الاكتفاء بما درسه وتعلمه في المرحلة الجامعية والدراسات العليا فقط ، والواقع وما آل إليه تقدم البحث العلميثبت لنا أن هذا الوضع الموجود لايواكب مستـجدات العلم والمعرفة بالصـــورة المطلوبة.

ثالثا / إشكالية الدراسة: تكمن الإشكالية في انحسار البحث العلمي وعدم فاعليته في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع ومتطلباته وذلك بسبب قلة الإمكانيات وفقدان الكثير من البرامج التطويرية في مرحلة الدراسات العليا ، وكذلك ضعف التكوين البحثي والعلمي للبنة الأولى للبحث العلمي وهم طلبة الدراسات العليا ، وذلك من حيث إلمامهم بأصول وضوابط البحث العلمي ؛ نظرا لعدم وجود برامج علمية واضحة وكافية للتعريف بماهية البحث العلمي وذلك منذ الشروع فيه وحتى إكماله ، فتكاد تتفق البحوث على ضعف التكوين العلمي في مرحلة الدراسات العليا ، والحقيقة أن هذا يرجع لعدة أسباب تناولها كل باحث من زاوية تخصصه ، وعلى إطار اللوائح فإنه يمكن القول أنها تفتقد لرؤية واضحة ومحددة تحديد دقيق فيما يخص تطوير البحث العلمي عن طريق تطوير أستاذ الدراسات العليا ، فهذا البحث يطرح تساؤل رئيسي وهو ما دور اللوائـــح والقوانين المحددةلحقوق والتزمات أستاذ للدراسات العليا في تمكينه من تطوير هذه البيئة وتحسينها.

رابعا/ أهداف البحث :يهدف البحث لمعرفة العوائق والإشكاليات القانونية لتطور البيئة البحثية وتقييمها من زاوية اللوائح المحددة لحقوق والتزامات أستاذ الدراسات العليا، ومقارنتها بما هو ملقى عليه من التزامات تقتضيها هذه الوظيفة ، ففي ظل وجود لوائح وقوانين لا تلبي متطلبات البحث العلمي بالصورة المطلوبة لا يمكننا مطالبته وإلقاء اللوم عليه في ضعف وتدني المخرجات التعليمية وتأخر البيئة العلمية والبحثية داخل المؤسسة التعليمية التي يشتغل بها.

خامسا/الدراسات السابقة :يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع إصلاح واقع الدراسات العليا والنهوض بها ، ومن هذه الدراسات ما كان منصبا على واقع التعليم العالي في ليبيا ، ومنها ما تناول التشريعات المنظمة له ، نذكر منها على سبيل المثال :

1. واقع أنشطة البحث العلمي في ليبيا المعوقات والحلول من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا للباحثة خيرية عمر المبروك

2. مشكلات البحث العلمي التي تواجه طلبة الدراسات العليا (الماجستير) بكلية الآداب جامعة سبها للباحثة ريم مفتاح محمد ساسي

3. أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي دراسة بحثية في نصوص لائحة التعليم العالي رقم (501) لسنة (2010م) ، للباحثان منير أحمد سعد الشيباني وبثينة عمر الغناي وهو بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة سبها بتاريخ 2020/12/30م.

4. الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي (المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا) ، للباحث محمد احمودة محمد إبراهيم ، بحث منشور في مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ضمن أعمال المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي "رهانات الحاضر وأفاق المستقبل" ، (29يناير /2022م).

إلا أن هذه البحوث كلها لم تتطرق لإصلاح واقع الدراسات العليا من منطلق التشريعات واللوائح المنضمة لحقوق والتزامات أعضاء هيئة التدريس في الدراسات العليا ،والحقيقة هو أنني استفدت كثيرا من هذه الدراسات في تكوين فكرة بحثي ، والوصول لتحليل هذه الأفكار ، وبالله التوفيق.

وسأعتمد في طرحي لهذا البحث على المنهج الوصفي والتحليليباعتباره المنهج المناسبلمثل هذه الدراسة ، بحيث أقوم بتوصيف المشكلة وطرحها الطرح الصحيح والعمل على معالجتها بالطرق العلمية الصحيحة ، وكذلك سأعتمد على المنهج التحليلي وذلك بتحليل المشكلة والنظر فيها من ناحية القوانين واللوائح المعنية بحقوق والتزامات الأستاذ الجامعي في مرحلة الدراسات العليا.

سادسا/فرضية البحث :تقوم فرضية الدراسة على ضرورة تعديل وضبطاللوائح والقوانين المحددة لحقوق والتزاماتأعضاء هيئة التدريس في مرحلة الدراسات العليا وذلك بتضمينها لأساليب وحقوق إضافية تواكب المستجدات التي آل إليها البحث العلمي ، بما يسهم في تحسين خبراتهم المعرفية بمجال تخصصهم ، حيث إن ما يمكن أن نعتبره نصوص قانونية تمنح حقوقللأستاذ الجامعي في القرارات الحالية هي حقوق نمطية لا تتوافق مع الالتزامات المطالب بهافي هذه المرحلة ، فهي لا تجعله يواكب حركة التطور العلمي الهائل الحاصل اليوم ، وأكبر دليل تدني المخرجات وضعف حركة البحث العلمي بها، وعدم فاعليتها بسوق العمل.

سابعا / خطة البحث : ستكون هذه الدراسة بإذن الله في أربعة متتالية :

المطلب الأول / حقوق والتزامات الأستاذ الجامعي وفق قوانين التعليم العالي.

المطلب الثاني /نظرة تحليلية ونقدية لمواد اللائحة (501) الخاصة بأساتذة الدراسات العليا.

المطلب الثالث :واقع أستاذ الدراسات العليا وأثره على العملية التعليمية.

المطلب الرابع : مقترحات بشأن اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة في مرحلة الدراسات العليا.

المطلب الأول/ حقوق والتزامات الأستاذ الجامعي وفق قوانين التعليم العالي:يعرف الأستاذ الجامعي بأنه الشخص الحاصل على درجة الماجستير والدكتوراة والمكلف بممارسة مهام التدريس والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة التي ينتمي إليها[1]، وقد تعرضت القرارات والقوانين الليبية التي نظمت التعليم العالي[2] لتعريف الأستاذ

---

[1] ينظر : باشيوة حسين ، قشاو خولة ، تقييم ممارسة الأساتذة الجامعيين لدورهم في خدمة المجتمع في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي ، دراسة ميدانية بجامعة سطيف 2 ، مداخلة ضمن محور الجامعة وعلاقتها بالمحيط الخارجي بين النظرية والممارسة والتأطيرhttps://dspace.univ.-guelma.dz)) والمرافقة ، منشورة على موقع المستودع الرقمي لجامعة طيبة على الرابط التالي بتاريخ (2018/04/29م).

الجامعي والتي كان آخرها القانون رقم **(4)** لسنة**(2020م)** بشأن الجامعات الذي عرفه بأنه :"كل من يشغل إحدى الدرجات العلمية والتي تبدأ من درجة محاضر مساعد وحتى أستاذ، وبالنظر للقوانين واللوائح التي تعرضت لأوضاع هيئة التدريس سواء الإدارية أو المالية هي كالتالي:

1.القرار رقم (97) لسنة (2004م) والقرار رقم (43) لسنة (2005م) والقرار رقم (1310) لسنة (2018م) والقرار رقم (681) لسنة (2022م) فهذه القرارات كلها نظمت وحددت ضوابط الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج ،وهو من الملفات التي تكتنفها العديد من العقبات سواء بالداخل أم بالخارج ، وتحتاج لمزيد من الضبط والدقة في تنظيمها ، إذ يجب وضع آلية لتحديد التخصصات التي يمكن أن تستفيد فعلا من الإيفاد ؛ للحفاظ على المال العام ، ووضع آلية قانونية أكثر صرامة تضبط الموفدين وتلزمهم بالعودة للبلاد ونقل ما تعلموه من معارف للمجتمع ، وبالمقابل يجب أيضا ضمان تنفيذ الإيفاد والجدية في ذلك ، وعدم التأخر في إيفاد المعنيين للاستفادة من عامل الزمن ، فكيف ستتطور البيئة البحثية والعلمية بمؤسسات التعليم العالي مع كل هذا التأخر ، فلا دورات تدريبية للأستاذ ولا ورش عمل بجوانب عملية خصوصا في العلوم التطبيقية القائمة على التكنولوجيا [3] ، كما يجب أن يكون هناك إيفاد قصير ودورات تدريبية مكثفة بحيث يتم التركيز على التدريب العملي والبحث العلمي ، وعلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدريس ؛ والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التنمية المهنية [4] ، فالدورات التدريبية تساعد الأساتذة على تطوير المهارات الأكاديمية والتعليمية ومواكبة التطورات التكنولوجية والتعليم الرقمي [5].

2.القرار رقم **(501)** لسنة **(2010م)** بشأن لائحة تنظيم التعليم العالي وقد نظم قدر كبير من الأحكام المتعلقة بأساتذة الدراسات العليا فتطرق لمكافآتهم المالية ولقواعد وضوابط الإشراف على الرسائل والأطروحات العلمية ، كما حدد ما يتعلق بالرتب العلمية التي لها الحق في التدريس بالدراسات العليا والحد الأقصى للإشراف ، ونظرا للاعتماد الكبير على هذه اللائحة فإنه يمكن القول بأن اللائحة تحتاج لمزيد تأمل ونظر كما سيأتي معنا في المطلب الثاني.

---

[2] ينظر : المادة رقم (167) من القرار رقم (501) لسنة (2010م) ، والمادة رقم (35) من قانون الجامعات رقم (4) لسنة (2020م)، والمادة رقم (2) من القانون رقم (21) لسنة (2023م) بشأن تنظيم التعليم التقني والفني.

[3] نص أيضا القانون رقم (4) لسنة (2020م) في مادته (31) على أن القسم العلمي بالكلية اقتراح إيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات ودورات تدريبية ، وكذلك المادة (71) والتي نصت على أنه يجوز بقرار من رئيس الجامعة بناء على توصية الكلية والقسم إيفاد عضو هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية وورش العمل وفقا للشروط المبينة بالمادة ، إلا أنه لا بد من إعادة النظر فيه والعمل على المزيد من ضبطه .

[4] ينظر : حلا محمود تيسير الشخشير ، مستوى التنمية المهنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح من وجهة نظرهم ، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2010م ، ص 26 وما بعدها.

[5] ينظر : محمد آدم الدود إبراهيم ، أهمية تدريب الأستاذ الجامعي في المؤسسات التعليمية ، مقال منشور على موقع رابطة الإعلاميين بولاية الجزيرة ، المصدر : (Chatgpt.(2025/11/25م) ، بدون سنة ، تم الدخول بتاريخ)

3.القانون رقم **(18)** لسنة **(2010م)** وقد تطرق القانون المذكور لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا من حيث ضوابط تعيينهم والتزاماتهم بشكل عام ، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى العام **(2023م)**[6]، ولذلك لا حاجة للمزيد من الكلام عليه .

4.القرار رقم **(126)** لسنة **(2021م)** والقرار رقم **(446)** لسنة **(2024م)** بخصوص مرتبات أعضاء هيئة التدريس ،والملاحظ عليهما هو كثرة الساعات التدريسية ، صحيح جاءت أقل بما هي عليه في القرار رقم **(501)** لسنة **(2010م)** بشأن لائحة تنظيم التعليم العالي، إلا أنها ما زالت كثيرة إذا أردنا من الأستاذ الجامعي المزيد من الجد والاجتهاد في التفرغ للعملية التدريسية سواء في الدراسات العليا أو حتى الجامعية ، وفي رأيي أن هذا الأمر لابد أن يصحبه ضوابط صارمة واستراتيجية واضحة تضمن التزامه بإنجاز البحوث العلمية ، إذ لو قمنا بتخفيض ساعات التدريس بدون أن يتبع ذلك التخفيض ببرنامج علمي واضح فستكون النتيجة عكسية وستزيد من الأمر سوء ، خاصة في ظل نقص أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات العلمية .

5.القانون رقم (4) لسنة (2020م) بتعديل القانون رقم (2) لسنة (2018م) بشأن الجامعات والقانون رقم (21) لسنة (2023م) بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني ، فالقانون رقم **(4)** لسنة (2020م) قد تضمن بشكل عام ما يشجع على التعليم مع بيان أهميته ، ومع أنه قد خصص الفصل الرابع منه لأعضاء هيئة التدريس الوطنيين إلا أنه لم يتضمن إضافة تذكر عما قبله من القوانين ، فيغلب عليه التقليد والنمطية ويمكن القول أن ما تضمنه القانون المذكور من حقوق لها تأثير مباشر على البحث العلمي وتحتاج للنظر والنقاش هي كالتالي :

أ.المادتين (47) و(48) منه قد حددتا ضوابط الأعمال البحثية لعضو هيئة التدريس ومقياس الكفاءة إلا أنهما لم يتحدثا عن آلية الوصول لهذه الكفاءة وعلى الأصح لم يوفرا متطلباتهما ، وأعتقد أنه حتى تخصيص نسبة 25% من إجمالي ميزانية الجامعة للبحث العلمي مع عدم تحديد ذلك ووضع آليته بدقة يعتبر إشكالية ، فالعملية البحثية إلى الآن وحتى بعد إصدار هذا القانون لازالت تتم وفق نمطها التقليدي المعتاد حيث لم تضف هذه القوانين واللوائح أي جديد يذكر في هذا المجال ، ولعلي هنا أشير إلى نقطة وهي أن عمليات النشر في المجلات والدوريات المصنفة ضمن قاعدة البيانات (السكوبس) تكلفتها عالية تصل أحيانا إلى أكثر من (3000$) ، في حين نجد أن الحديث يكون منصبا على قدرة أعضاء هيئة التدريس النشر في مجلات ذات تصنيف عالي مع أن النشر فيها من ناحية المادة العلمية ليس بالصعب الصعب أو المستحيل لو توفر الدعم المادي ، فيجب وضع استراتيجية موحدة للإنفاق على مثل هذه المواضيع ، وعدم تركها هكذا ، أو بناء على قرارات فردية من بعض الجامعات كون الأمر يتعلق بمصلحة الدولة العليا .

---

[6] ينظر : أحمد بشيـــر سالم عطية ، بشير سالم عطية ، الموائمة التشريعية لتطوير التعليم التقني والفني في ليبيا ، بحث ضمن أعمال المؤتمر الليبي لتطوير التعليـــم التقني والفني بمدينـــة بنغازي ، ليبيا ، ديسمبر ، منشور بالمجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي ، (2024/5م) ، ص 679 .

ب. وجاء أيضا في المادتين (73) (74) النص على العمل الذي يقوم به عضو هيئة التدريس وبقراءة في نص المادتين يتبين عدم تناسب هذه الأعباء مع الالتزام العلمي المطالب به عضو هيئة التدريس من حيث ما يتطلبه البحث العلمي والعمل على تطوير المؤسسة التعليمية بقصد تحسينها علميا وتحسين مخرجاتها ، وهنا تبرز مسألة العبء التدريسي ، فنظرا لتقسيم المقابل المادي لعضو هيئة التدريس لأساسي وإضافي وغيره كما هو معلوم ، ونظرا للاعتبارات المادية وتكاليف المعيشة سيجد نفسه مضطرا لاستيفاء عبئه التدريسي كاملا مما سيجعله منهكا كثيرا خاصة في المؤسسات التعليمية التي تكتظ بالطلبة .

ت. كذلك نص في المادة (23) والمادة (31) والمادة (71) على جواز إيفاد عضو هيئة التدريس لحضور المؤتمرات العلمية والتدريبية وورش العمل إلا أنه لم يبين الضوابط والتفاصيل الدقيقة لذلك ، فترك هذه الأشياء لرئيس القسم العلمي أو مجلس الكلية دون التدخل فيها قانونيا ببيان ضوابطها وقيودها ، سيفتح باب التأويل والاجتهاد الذي يمكن تفاديه بالنص عليه بضوابط محددة ، كونه يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع بأكمله ، فالجدية والضوابط الواضحة في مثل هذه الأمور ضرورية لنجاح مثل هذه البرامج ، ومع أنه نص أيضا في نص المادة نفسها على أن تكون وفقا لنظام الإيفاد بالجامعة ، إلا أن الموضوع يحتاج لبيان أكبر، فمثلا كم تكون نسبة الموفدين ، ما معيار التقديم ، فالمادة (71) ذكرت شرطين للإيفاد ، لكن ماذا لو تحقق الشرط في أكثر من عضو هيئة تدريس ، أيضا جاء في نهاية المادة أنه يجوز بقرار من رئيس الجامعة بناء على توصية الكلية أو القسم إيفاد عضو هيئة التدريس ؛ لحضور الدورات التدريبية، والتجارب والتحاليل العملية التي يتعذر إجراؤها ، وهنا الذي أراه هو تحديد نسبة معينة لكل كلية من كليات الجامعة وكذلك التعليم التقني ، مع تفصيل أكثر في الضوابط ليكون محفز للمنافسة بين أعضاء هيئة التدريس في إنجاز أفضل البحوث والموضوع موضوع أيضا للنظر والنقاش .

ث.جاء في المادة (79) منه على أنه يلتزم عضو هيئة التدريس بالعمل وفق منظور يحقق التكامل العلمي للبرنامج الدراسي ، ويسهم في توفير بيئة تعزز العملية التعليمية ، كما يجب أن يشارك في عمليات تطوير البحث العلمي ، ووضع المناهج الدراسية وتطوير أساليب التدريس والتقويم ، واستخدام التقنيات الملائمة لتعزيز عملية التعليم والتعلم ، ومع ذلك لم يبين المزايا أو الأدوات التي لا بد أن يستخدمها للوصول لكل هذا ، فهذه النقاط الواردة بالمادة تحتاج لإمكانيات كبيرة لتحقيقها، صحيح أن المادة (149) من القانون نفسه ذكرت أن الدولة تلتزم بتوفير الإمكانيات اللازمة للجامعات العامة ؛ لتجعلها قادرة على الوفاء بمتطلبات هذا القانون ، وصحيح أن القانون المذكور أيضا نص في مادته الثامنة على تخصيص نسبة لا تقل في الغالب عن (25%) من إجمالي الميزانية للإنفاق على البحث العلمي وهذه خطوة جيدة في سبيل التطوير ، إلا أن الملاحظ وخاصة في فترة معينة من الفترات التي مرت على بلادنا عندما تم الاكتفاء بالأمور التسييرية

الروتينية ويتم الاستغناء عن مثل هذه المؤتمرات والدورات ؛ نظرا لنقص التمويل ،والحقيقة أننا لم نرى أي تقدم ملموس على أرض الواقع ، فلا يخفى على أحد الواقع العلمي والبحثي الموجود حاليا بمؤسسات التعليم العالي.

المطلب الثاني / نظرة تحليلية ونقديةلمواد اللائحة (501) الخاصة بأساتذة الدراسات العليا:الحقيقة أنه عند تتبع نصوص لائحة التعليم العالي رقم **(501)** يلاحظ وجود بعض من عيوب الصياغة[7] ،ونظرا لتأخر صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم **(4)** لسنة **(2020م)** بشأن الجامعات فلا مناص لنا من الرجوع للائحة المذكورةوالتي نظمت الكثير من المسائل التي تهم أعضاء هيئة التدريس لمرحلة الدراسات العلياسواء فيما يتعلق بحقوقهم أم التزاماتهم ، ونظرا للاعتماد الكبير على هذه اللائحة فإنه يمكن القول بأنها تحتاج لمزيد تأمل ونظر كما يظهر ذلك في موادها التالية :

- جاء في المواد من**(113)** إلى **(119)**على إنشاء اللجنة العامة للدراسات العليا وأوكل إليها مهمة تطوير الدراسات العليا وخولت اللائحة المذكورة أمر السياسات الخاصة بالدراسات العليا لكل جامعة على حذا ، وهذه في الحقيقة لا يجب أن تترك هكذا للاجتهادات بل يجب أن تكون وفق سياسة ومنهجية موحدة تسري على الكل وتهيء لها الضمانات اللازمة لتنفيذها. حيث إن الناظر في وضع الدراسات العليا سيدرك بسهولة عديد من السلبيات الناجمة عن ذلك من أبرزها اعتماد المناهج القديمة وغير الملائمة وكذلك ضعف الحوافز للأساتذة والطلاب وبيروقراطية القوانين الجامعية التي تعيق تطوير البرامج ، بسبب عدم وجود تقييم دوري لجودة المقررات والبرامج[8].

- جاء في المادة **(153)** أنه لا يجوز للمشرف الواحد أن يتولى الإشراف على أكثر من سبع رسائل في آن واحد وهذه معناه كحد أقصى الأمر الذي يعني بأنه لا يجبر على قبولهم ، والحقيقة أن هذا الشرط لا يتناسب مع الالتزام الملقى على عاتق الأستاذ الجامعي ، فالنقص الحاصل في المشرفين على أرض الواقع يفرض أحيانا على الاستاذ أخذ هذا العدد. وقد ترتب على هذا الأمر عدة سلبيات أبرزها عدم وجود توجيه فردي كاف للطلبة بسبب الكثرة ، كذلك لم تحدد المادة المذكورة آليات واضحة لمتابعة تقدم الطلاب وتقييم أداء المشرفين[9]،لذلك فإن ظاهرة نقص المشرفين على الرسائل والأطاريحتوجب علينا إيجاد نظام خاص من شأنه ضمان تفرغ المشرفين لمثل هذه الأعمال لما تمثله من أهمية في تحسين جودة البحث العلمي والنهوض به.

---

[7] ينظر : منير أحمد سعد الشيباني ، بثينة عمر الغناي ، أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي دراسة بحثية في نصوص لائحة التعليم العالي رقم (501) لسنة (2010م) ، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة سبها بتاريخ (2020/12/30م) ، ص 2.

[8] ينظر : الأكاديميون الليبيون ، مقال بعنوان : استراتيجية الدراسات العليا في ليبيا ، من إعداد رابطة خريجي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا الأصلية ، تم نشره بتاريخ (25/مارس/2025م) ، تم الدخول بتاريخ (2026/02/10م).

[9] ينظر :المرجع السابق.

- جاء في المادة **(156)** مسألة الإشراف المشترك وهو من الأمور المهمة في جانب البحث العلمي كونه يعالج مسألة نقص المشرفين وقد أجازت المادة المذكورة لمؤسسات التعليم العالي عقد اتفاقيات فيما بينها الأمر الذي يعني بأنه اختياري ، وفي رأيي يجب أن لا يكون اختياري بين المؤسسات بل يجب أن يكون إلزامي بضوابط معينة منها مسألة مراعاة المقابل المادي ومراعاة أولويات مؤسساته التابع لها وغير ذلك مما يضمن النتيجة المنشودة ، حيث إن الملاحظ هو تكدس الأساتذة بمؤسسة ونفصها بأخرى ، ولو قال قائل إن هذا الأمر متاح بنص المادة **(153)** إلا أن هذا في رأيي لا يكفي بل لا بد أن ينظم وتنظم تفاصيله بشكل أكبر.

- جاء في المادة **(171)** أنه يتم تعيين عضو هيئة التدريس بعد توصية القسم والتأكد من قدراته من خلال تجارب أو محاضرات أو أبحاث يهئ الأستاذ الجامعي لهذهالمهنة ، بينما لم تتضمن اللوائح نصوص تضمن لمن يعين من أعضاء هيئة التدريس برنامج تدريبي يهيئهم لهذا الأمر.

- جاء في المادة **(202)** ما مفاده جواز إعفاء عضو هيئة التدريس من بعض الساعات التدريسية أو كلها وتكليفه بعمل إداري ، وهذا في رأيي لابد أن يكون في نطاق ضيق ويستثنى منه أساتذة الدراسات العليا لعدة أسباب من أولها سد النقص الحاصل في المشرفين من ناحية وإلصاقهم بالمناخ الأكاديمي وعدم البعد عنه من ناحية أخرى ، حيث إن الأعمال الإدارية غالبا تكون مرهقة وتأخذ وقت وجهد كبير يشغل عن متطلبات وحاجيات البحث العلمي.

المطلب الثالث / واقع أستاذ الدراسات العلياوأثره على العملية التعليمية: أصبح الأستاذ الجامعي مطالبا بأشياء تختلف اختلافا كليا عن ماهو متبع في النظام التعليمي في السابق ، وكل تخلف عن ركب هذه المفاهيم فستكون النتيجة ضعف المؤسسة التعليمية، وضعف الخدمات العلمية والبحثية المقدمة للمجتمع ، والحقيقة أن هذا كله نتيجة كثير من المعوقات التي تعترض طريقه في أدائه لوظيفته المطالب بها ، هذه المعوقات أصبحت للأسف واقع معاش يتلازم معه في مؤسساتنا التعليمية، وخير دليل مانراه اليوم من التأخر في العملية التعليمية ، فتكاد تتفق نتائج البحوث على ضعف المخرجات التعليمية ، وهذا يرجع بلا شك لعدة أسباب لايتحملها وحده ، ويمكن تقسيم واقع الأستاذ الجامعي بشكل عام لقسمين واقع داخل الجامعة أو المؤسسة التعليمية وواقع خارجها ،ففي واقعه داخل الجامعة يعاني من الضعف الشديد في التجهيزات المعملية والمستلزمات التعليمية ، وخاصة في بعض تخصصات العلوم التطبيقية ، كذلك القصور الواضح في تجهيزات المكتبات من حيث الكتب المنهجية والمرجعية والدورات العلمية والتجهيزات التقنية والمعلوماتية[10]، فبيئة العمل بمؤسسات التعليم العالي غير مشجعة للعمل

[10] ينظر : عيسى رمضان محمد مخلوف ، معوقات التعليم الجامعي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة بنغازي انموذجا) ، بحث منشور بمجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية ، العدد الثامن ، يونيو ، 2023م ، ص 134.

من ناحية توفير المستلزمات العلمية[11] بالإضافة إلى عدم توافر مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة[12] كذلك افتقاره لنظام تكويني قبل الخدمةوأثنائها يتم فيه إعدادهالإعداد الجيد وتهيئته لنقل المعرفة ، وهذا ما تؤكده الدراسات الميدانية التي أجراها بعض الباحثين بالجامعات العربية [13]، فالواقع يخبرنا بعدم إعداد الأستاذ الجامعي لمهنة التدريس تربويا ومهنيا ، فنجد أن معظم أو على الأصح كثير من حاملي درجة الماجستير والدكتوراة ليسوا مؤهلين للبحث العلمي ؛ لأنهم لم يمارسوه إلا أثناء إنجازهم لرسائلهموأطاريحهم[14]،وطبعا ليبيا ليست بدعا من ذلك ، فالغالب أن طالب الماجستير لا يتعرف على البحث العلمي بالوجه المطلوب ، فهو لا يستفيد منه إلا بتوجيهات الأستاذ المشرف ، كذلك غياب الكثير من البرامج التي تحسن الجودة وتدفع بالأستاذ الجامعي نحو مزيد من الجهد والسعي للابتكار كإنشاء جوائز وأوسمة للجودة ومنحها لأفضل أستاذ[15] ، كذلك غياب الاستراتيجية الواضحة في تسيير البحث العلمي خاصة من ناحية الميزانيات المخصصة لتطوير البحث[1716]،إضافة إلى كل ذلك فإن الأستاذ يواجه تدني في المستوى المعرفي للطلبة الدراسين بالمؤسسات التعليمية العليا لعدة عوامل منها مثلا الدراسة في القطاع الخاص ، كذلك ضعف التحصيل العلمي في فترة المرحلة الثانوية[18] والجامعية بالنسبة لمن أراد الدراسات العليا ،هذا هو واقعه داخل الجامعة ، أما خارجها فيتجسد في عدة نقاط على رأسها النظرة المتزايدة له من المجتمع للقيام بدور أكبر في تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ؛ نظرا للتطور المستمر والسريع في مجال التعليم الأمر الذي سيجعله مضطرا بشكل مستمر لتطوير مهاراته لضمان تقديم تعليم عالي الجودة[19] ، لذلك فهو محتاج للقيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها ، وتقديم الخبرة والمشورة إلى المؤسسات التي تطلبها ، مع الإسهام في الندوات العلمية والتدريسية التي تنظم في قاعات غير جامعية بتقديم

---

[11] ينظر : بن عودة نصرالدين ، أحمد ميلود حسين ، معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي ، دراسة ميدانية بمخابر البحث بجامعة حسيبة بو علي – الشلف ، بحث منشور بمجلة أفاق لعلم الاجتماع ، المجلد رقم (9) ، العدد رقم (1) ، 2019/07/01م ، ص 135.

[12] ينظر : قعفازي خليفة ، الشيخ عبدالرحمن ، المعوقات الاجتماعية لدى الأستاذ الجامعي (دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة الجلفة) ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي ، جامعة زيان عاشور ، 2015م ، 2016م ، ص 31.

[13] ينظر : هجيرة بوساق ، حنان بونيف ، المعوقات التي تحد من أداء الأستاذ الجامعي في ظل متطلبات جودة التعليم العالي ، منشورات مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2022م ، ص 781 ، كما ينظر : المعوقات الاجتماعية لدى الأستاذ الجامعي (دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة الجلفة)) ، مرجع سابق ، ص31.

[14] ينظر :سلامي دلال ، إيمان عزي ، تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق ، بحث منشور بمجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الثالث ، ديسمبر 2023م ، ص 159 - 160.

[15] ينظر : محمد احمودة محمد إبراهيم ، الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي (المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا) ، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي تحت شعار رهانات الحاضر وأفاق المستقبل بتاريخ (2022/01/29م) ، منشور ضمن أعمال المؤتمر بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، ص 646.

[16] ينظر : معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنميةالبحث العلمي ، مرجع سابق ، ص 134.

[17] ينظر المادة (79) من قانون الجامعات رقم (4) لسنة (2020م).

[18] ينظر : ينظر : رمضان سالم عمر الصكالي ، المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس الجامعي من تدني المستوى المعرفي لمخرجات التعليم الثانوي بليبيا " دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث الأكاديمية ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للتربية والتعليم المنعقد بالأكاديمية الليبية مصراتة ، 2024/05/20م ، ص 237.

[19] ينظر : أهمية دور الأستاذ الجامعي في المجتمع ، مقال منشور على موقع جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية على الرابط : (http:/cohe.uokerbala.edu.iq.)(2025/11/21م) ، بدون تاريخ ، تم الدخول للموقع بتاريخ

وتكوين إطارات علمية مسيرة للمؤسسات[20] ، ونظرا لفقدانه مقوماتها فسيكتفي بالدور النمطي التقليدي للمدرس ، وبما أن الأستاذ الجامعي في ليبيا تغيب عنه الدورات التدريبية المتقدمة في مجال تخصصه وتغيب عنه في بعض التخصصات مقومات وإمكانيات البحث العلمي المادية والمعنوية ، والدعم المالي والنفسي المناسب للأعمال البحثية المبتكرة ، ويغيب عنه نظام خاص متكامل بكل ما يتعلق بشؤونه فإنه سيكون نتيجة ذلك عمل روتيني نمطي كغيره من الوظائف الأخرى بالمجتمع ، اللهم إلا بعض الجهود الفردية التي لا تنفع لتطوير مجتمع بأكمله يحتاج للكثير من الجهود للرقي به ، مجتمع يحتاج لكثير من البحوث لحل مشاكله.

ونتيجة لذلكفقد صار عندنا عدة ظواهر سلبية في المهنة الجامعية[21] جعلت الأستاذ عاجز عن تحسين البيئة العلمية وتحسين حال الدولة علميا[22]،فالبحث العلمي عملية ديناميكية تعتمد على التفكير المبدع الخلاق الذي لايمكن حث القادرين عليه إلا من خلال توفير المناخ المحفز[23] ،والحقيقة أنه عندما نتحدث عن المناخ الملائم فإنه ونظرا لنقص الدعم المادي والتجهيزات بالمؤسسات التعليمية وخاصة التخصصات التطبيقية القائمة على الجانب العملي فإن هذا قد أدى للتركيز غالبا على الجانب النظري بدلا من التدريب العملي ، وبناء المقررات والمناهج في ضوء نظريات تدريس قديمة ، وتكرار الموضوعات بين المقررات الدراسية[24]، وانعدام الاهتمام بالتكوين الذاتي في مجال التدريس أو البحث العلمي مع تجميد طرق التدريس عند طريقتي التملية والمحاضرة[25]، وأصبح كثير من الباحثين يقومون بإنجاز مشاريع وأبحاث فردية هدفها الحصول على الترقية والشهادة العلمية ، مما سيؤثر بلا شك على نوعية البحوث المنجزة ، وسيكون الإنتاج العلمي على غير المستوى المطلوب[26] ، لأن قلة التمويل ومحدودية الإمكانياتستدفع بالباحث لأن يطوع نفسه حسب الإمكانيات المتاحة في اختيار موضوع بحثه ، حتى لو كانت فكرة مكررة [27] كذلك الميل السلبي لمهنة التدريس وعدم الانضباط في أداء المهنة[28] ، وكل هذا في النهاية سينعكس على البيئة التعليمية والمخرجات سواء في الدراسات العليا أو غيرها من المراحل التعليمية.

---

[20] ينظر : تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق مرجع سابق، ص 154.

[21] ينظر : المصدر السابق ، صفحة رقم (161).

[22] ينظر : وشاح جودة فرج ، معوقات البحث العلمي واستراتيجيات تطويره في المجتمع العربي ، بحث منشور على موقع أوراق ثقافية بمجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، بيروت ، لبنان ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، صيف 2019م ، الجزء الأول ، بدون ترقيم.

[23] ينظر : عصام حسني الأطرش ، محمد محي الدين عساف ، معوقات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، منشور بمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث ، المجلد 6 ، العدد 1 ، تشرين الأول 2021م ، ص 73.

[24] ينظر : رحمة ناصر الراشدية ، ربيع المر الذهلي ، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر طلبة ماجستير الإدارة التعليمية في الجامعات العمانية ، بحث منشور بالمجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 19 ، عدد3 ، 2023م ، ص

[25] ينظر : تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص 161.

[26] ينظر : معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي ، مرجع سابق ، ص 135.

[27] ينظر : ياسمين إبراهيم أحمد أبوعبدالله ، دور الجامعة في تطوير البحث العلمي " دراسة ميدانية بجامعة دمياط " ، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب ، المجلد (10) ، العدد (4) ، منشور بتاريخ (2021/5م) ، ص 47.

[28] ينظر : تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص 161.

المطلب الرابع /مقترحات بشأن اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة في مرحلة الدراسات العليا:وهي في الحقيقة حلول مقترحة المقصود منها تحسين وضع الدراسات العليا عبر تبني وضعيات معينة وصبها في قالب قانوني ملزم يفرض على القائمين على العملية التعليمية الالتزام بها وبتطبيقها،وتكمن هذه الاقتراحات في بعضها إجرائية وبعضها تكوينية علمية على النحو التالي :

1. لابد من اعتماد برامج تكوينية رصينة عن البحث العلمي تتضمن التعريف به من المقدم حتى الخاتمة ، وجعلها إلزامية يطالب بها الطالب قبل ولوجه لكتابة بحثه .حيث إن التكوين المنهجي يعد أحد العوامل التي أثرت في ضعف طلبة الدراسات العليا ، لا سيما في المرحلة التمهيدية[29] ، إذ الملاحظ على برامج الدراسات العليا في ليبيا هو عدم تركيزها على البحث العلمي وكيفية إعداد البحث الأمر الذي أثر بشكل كبير على جودة البحوث العلمية وأصالتها وكيفية معالجتها لمشاكل المجتمع.
2. لابد من اعتماد خطة تركز على تطوير طرق التدريس وإخراجها من الروتين التي هي عليه ، خطة تدفع الطلاب للابتكار والريادة ، وضبطها بشكل دقيق وملزم وعدم تركها للاجتهادات المختلفة ؛ كونها تتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع.
3. لابد من إعداد نظام خاص يميز أعضاء هيئة التدريس الذين تتوافر فيهم الشروط التي اشترطتها اللوائح للتدريس بهذه المرحلة آخذة بعين الاعتبار المهمة الشاقة في إعداد كوادر قادرة على البحث والابتكار.
4. لابد من إعداد نظام خاص عبر لجان متخصصة لضبط آلية الإشراف على الرسائل والإطار لضمان تفرغ المشرف للطالب وتزويده بالمعلومات اللازمة لإعداد البحث العلمي من المقدمة وحتى الخاتمة.
5. وضع قوانين ولوائح صارمة تنظم الإيفاد بنوعيه الداخلي والخارجي ، للطالب والأستاذ على حد سواء ومعالجة المشكلات الناجمة عن الإيفاد معالجة دقيقة ، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على ثروة المجتمع ، وعدم صرفها إلا فيما يعود بالنفع عليه ، مع النظر في برنامج الإيفاد القصير للدورات التدريبية خاصة في التخصصات التطبيقية ، فبلادنا اليوم تعاني من أزمنة خانقة في التخصصات التقنية والطبية ، فيكفينا علم نظري جامد لا يقدم للمجتمع شيء ، يكفينا استيراد لكل شيء ،فنحن في بلاد يشتكي مواطنها من شح فرص العمل وهي مليئة بها ، وما هذا إلا بسبب تدني المخرجات، وضعف ريادة الأعمال ، وغلبة الاعتماد على القطاع العام.

---

[29] ينظر : نصر صالح محمد ، العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين " دراسة حالة في كلية المحاسبة (جامعة الجبل الغربي) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية / كلية الاقتصاد والتجارة زليتن– جامعة المرقب ، العدد الأول ، 2013م ، ص 242.

فتدريب الأستاذ الجامعي يسهم في تنمية مهاراته في التخطيط للتدريس ، وإعداد المقررات والمحتوى الذي يتماشى مع الأهداف التعليمية وجودة المخرجات ، بحيث يشرك الطلبة في العملية التعليمية[30]، وهذا كله لن يتحقق إلا بالتدريب وورش العمل ، والتركيز على نقل تجربة بعض الجهات الناجحة في بعض المجالات.

6. التركيز على المجلس الأعلى للجامعات وربما فصل تبعيته عن وزارة التعليم العالي ، وجعله بنظام خاص ، وإعطائه صلاحيات الرقابة عليها من حيث التزامها بسياسة الدولة المرسومة لتطوير البحث العلمي ، بحيث يمكن لعضو هيئة التدريس التظلم أمامها من أي مساس بحقوقه أو حرمانه منها ، وبالمقابل يتم اعتماد نظام محاسبي صارم ، كالمتبع مثلا في بعض مؤسسات الدولة المهمة كوزارة النفط والغاز، والهيئات القضائية فكما أن هذه المصالح فيها نوع من الصرامة ونظام تنفيذي جيد نوعا ما سواء من ناحية حقوق العاملين أو التزاماتهم ، باعتبار دورها في المجتمع ، فمهمة المعلم ودورهقامت عليه دول لا تتوافر عندها الثروات الطبيعية ، فعوضت ذلك بالتعليم والتعلم.

7. ضرورة اعتماد آلية معينة لضمان تنفيذ اللوائح الموضوعة لدعم البحث العلمي وتفعيلها على الوجه المطلوب ، ولا بد من التفصيل أكثر وبشيء فيه دقة لما ورد في قانون الجامعات بخصوص الميزانية المخصصة للبحث العلمي ، واستشارة ذوي الخبرة والحنكة عن كيفية تنفيذ هذا الأمر ، وآلية ضمانه ، لأنه وإن سلمنا بتوافر وكفاية اللوائح والقوانين اللازمة لدعم البحث العلمي في الوقت الذي نرى فيهوجود خلل في العملية التعليمية ، وعدم تحسن البيئة العلمية والبحثية وضعف في المخرجات ، فهناليس أمامنا إلا الجزم بأن جزء من هذا الخلل يكمن في عدم تنفيذ هذه اللوائح وتفعيلها.

ومما يؤكد ذلك نتائج البحوث التي أجريت على أعضاء هيئة التدريس ، فكلها تكاد تتفق على أن أحد أسباب ضعف التعليم العالي المعوقات التي ذكرت أعلاه[31].

8. وضع برنامج إداري وعلمي رصين يتضمن التعاون التام بين الكليات التطبيقية مع مؤسسات التعليم التقني التعليمية ، وعدم تركها للتفاهمات بين المؤسسات ، كون المؤسستين تصبان وتهدفان لنفس الهدف ، فهذا التعاون يجنب الدولة صرف ميزانيات كبيرة جدا على التدريب قد لاتتناسب حاليا مع أوضاعها المالية ، ولنضرب لذلك مثالا ، فكثير من التخصصات التي تدرس بالكليات التطبيقية يوجد مقابلها تخصصات تدرس بالكليات والمعاهد التقنية العليا ، فلو مثلا أردنا تدريب مجموعة من أعضاء التدريس لتلقي دورات معينة في تخصص ما ، هنا يتم اختيار عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلا المؤسستين ، وبعد انتهاء الدورة يتم إعداد ألية معينة تقوم

---

[30] ينظر : مقال بعنوان : أهمية تدريب الأستاذ الجامعي في المؤسسات التعليمية ، مرجع سابق ، بدون رقم صفحة.

[31] ينظر : معوقات التعليم الجامعي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " جامعة بنغازي انموذجا " ، مرجع سابق ، الصعوبات التي تواجه الأستاذ الجامعي في الحنوب الليبي في ظل الأوضاع التي تمر بها الدولة الليبية وجائحة كورونا ، مرجع سابق .

بالتنسيق بينها بحيث يستفيد منها طلبة كلاهما ، محاضرات مشتركة ، معامل مشتركة ، ورش مشتركة ، أساتذة مشتركين، فما المانع من ذلك طالما الهدف واحد ، ويترتب عليه المحافظة على مقدرات الدولة والمال العام.

9. تقنين برنامج عمل مع الوزارات المهمة والتي لها علاقة بالتطور الصناعيوالتقني كوزارة الصناعة ووزارة الصحة ووزارة الزراعة يقوم البرنامج على التعاون المشترك الحقيقي باستجلاب الخبراء والآلات والمعدات اللازمة واستخدامها للعملية الإنتاجية من ناحية والتدريبية من ناحية أخرى ، وأكرر وأقول تعاون حقيقي ، ففي هذه الحالة سنوفر الكثير من الإنفاق بهذه العملية ، علاوة على ذلك سنوطن القاعدة المعرفية والإنتاجية في بلادنا ، ونوسع من الخبرات والكفاءات.

10. التركيز أكثر على الهيئة الليبية للبحث العلمي وفصلها تبعيتها عن وزارة التعليم العالي وجعلها كجهة مستقلة ، فالملاحظ عليها هي وجود عدد كبير من حملة الدكتوراة ، فمن المفترض إعداد برنامج علمي إلزامي يعمل على الاستفادة منهم في مجالات البحث والتدريس بالدراسات العليا. وذلك لمعالجة ظاهرة النقص في أعضاء هيئة التدريس على مستوى الدراسات العليا ، فالدراسات تؤكد أن تأخر الطلبة في مراحل الدراسات العليا أحد أسبابه نقص المشرفين[32]

هذا ما يمكن أن يقال بشكل عام ، والحقيقة أن هذا الموضوع مهم جدا ويحتاج لتكاثف الجهود ، لتحسين وضع مؤسساتنا التعليمية ، لينصهر خريجيها مباشرة في سوق العمل ، وتلبي المخرجات احتياجات هذا السوق ، كل من جانبه ، فالآثار المترتبة على ذلك طيبة وإيجابية على مختلف الجوانب التي تمس حياة الإنسان ، وهنا أقول أيضا أن اللوائح والقوانين بصفة عامة قد احتوت على كثير من الأشياء الإيجابية التي تساهم في تحسين البيئة العلمية والبحثية داخل المؤسسات التعليمية لو طبقت وفعلت بشكل جدي ، إلا أنه مع استمرار هذا التردي والضعف والعزلة بين المخرجات وسوق العمل تبرز الحاجةلإجراء المزيد من البحوث والدراسات على ضعف هذه المؤسسات ، واعتماد آلية معينة وصبها في قالب ملزم ، يكفل تطبيقها والسير عليها ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[32] ينظر : العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في ليبيا من وجهة نظر الخريجين ، مرجع سابق ، ص242.

الخاتمة

بالنسبة للنتائج فيمكن القول بأنه بعد البحث والنظر يمكن استخلاص النتائج التالية :

1. الحقيقة أن ما جاء في لوائح التعليم العالي من مواد تخص الأستاذ الجامعي في كثير منها جيدة لو طبقت التطبيق السليم ولم تكن حبرا على ورق، فاللوائح الحالية تناولت وعالجت بعض حقوق أعضاء هيئة التدريس، إلا أن هذه المعالجة لا تكفي للنهوض بالعملية التعليمية وتحسين وضع الأستاذ والرفع من قدراته ، وما ورد من حقوق هي حقوق تقليدية لا بد من النظر فيها وتطويرهاوأن يصحبها برنامج صارم يضمن تطبيقها.

2.لابد من سن لوائح وقوانين إضافية تكون منصبة بشكل مباشر على وضع أعضاء هيئة التدريس في مرحلة الدراسات العليا وعدم تركها للقوانين العامة التقليدية الغير مرنة ، وتكون مستشعرة لأهمية البحث العلمي وحساسيته ،فلن يتأتى للأستاذ الجامعي المشاركة بتحسين البيئة العلمية والبحثية بمرحلة الدراسات العليا إلا بتغيير جدري لما هو موجود ومتراكم اليوم من روتين وتعقيد إداري ، تغيير حقيقي يتضمن الرغبة الجادة في تطوير هذا القطاع المهم ، برنامج يكون مقنن قانونيا ، تحقيقا لمصلحة الوطن والمجتمع.

3. كذلك هناك خلل وقصور في التطبيق العملي للوائح على أرض الواقع ، إذ كثير من القرارات غير مطبقة تطبيقا واقعيا ، فينبغي تفعيلها والعمل بها على الوجه المرسوم لها ، والدليل على ذلك تدني المخرجات التي اتفقت غالبية نتائج البحوث عليها.

3. ومن النتائج أيضا التي يمكن استنباطها هي أن تدهور الوضع العلمي بمرحلة الدراسات العليا وما صاحبه من ظاهرة ضعف المخرجات العلمية والفجوة الحاصلة بين المخرجات العلمية ومتطلبات سوق العمل لا يتحملها الأستاذ الجامعي وحده ، بل هي نتاج مجموعة من العوامل اشتركت في حدوثها ، وبالتالي لا يمكن إلقاء اللوم على الأستاذ الجامعي فقط .

4. كذلك تبين عدم وجود تناسب واتزان ما بين التزامات الأستاذ الجامعي الواسعة في مواجهة التزاماته الكبيرةوهي محيطه الخارجي المتمثل في المجتمع ونظرة الناس المتفائلة فيه وفي دوره ، وأيضا محيطه الداخلي المتمثل في المؤسسة التعليمية التابع لها ، وبين حقوقه التي كفلتها له اللوائح والقوانين المنظمة لشؤونه الوظيفية والعلمية من ناحية تطبيقها والعمل بها منها على سبيل المثال افتقاره لنظام تأهيلي قبل الخدمة وتكبيله بكثير من الالتزامات التدريسية والوظيفية المعيقة للبحث العلمي وبما يسهم في تطوير البيئة البحثية بالدراسات العليا.

أما التوصيات فيوصي الباحث بضرورة تشكيل لجان فنية متخصصة لدراسة هذه القوانين واللوائح لنمكن عضو هيئة التدريس الجامعي من التميز والإبداع؛ليكون قادرا على تحسين البيئة التعليمية والدفع بها للأمام ، مع الاطلاع على تجارب الدول الرائدة في كل مجال من مجالات العلمية ، للخروج بآراء ومقترحات من شأنها تحقيق التنمية المعرفية عبر تطبيق هذه

اللوائح والتشريعات ، مع عقد الورش والندوات مع أعضاء هيئة التدريس وأخذ أرائهم ووجهة نظرهم حول هذا الموضوع ؛ للخروج بتصور واضح من شأنه تطوير العملية التعليمية.

قائمة المراجع

1. أحمد بشير سالم عطية ، بشير سالم عطية ، الموائمة التشريعية لتطوير التعليم التقني والفني في ليبيا ، بحث ضمن أعمال المؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني بمدينة بنغازي ، ليبيا ، ديسمبر ، منشور بالمجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي ، (2024/5م) .
2. أهمية دور الأستاذ الجامعي في المجتمع ، مقال منشور على موقع جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية على الرابط : (http:/cohe.uokerbala.edu.iq) ، بدون تاريخ ، تم الدخول للموقع بتاريخ (2025/11/21م).
3. الأكاديميون الليبيون ، مقال بعنوان : استراتيجية الدراسات العليا في ليبيا ، من إعداد رابطة خريجي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا الأصلية ، تم نشره بتاريخ (25/مارس/2025م) ، تم الدخول بتاريخ (2026/02/10م).

4. باشيوة حسين ، قشاو خولة ، تقييم ممارسة الأساتذة الجامعيين لدورهم في خدمة المجتمع في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي ، دراسة ميدانية بجامعة سطيف 2 ، مداخلة ضمن محور الجامعة وعلاقتها بالمحيط الخارجي بين النظرية والممارسة والتأطير والمرافقة ، منشورة على موقع المستودع الرقمي لجامعة طيبة على الرابط التالي (https://dspace.univ.-guelma.dz) بتاريخ (2018/04/29م) .

5.بن عودة نصرالدين ، أحمد ميلود حسين ، معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي ، دراسة ميدانية بمخابر البحث بجامعة حسيبة بو علي – الشلف ، بحث منشور بمجلة أفاق لعلم الاجتماع ، المجلد رقم **(9)** ، العدد رقم **(1)** ، **2019/07/01م** .

6. حلا محمود تيسير الشخشير ، مستوى التنمية المهنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح من وجهة نظرهم ، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2010م

7. رحمة ناصر الراشدية ، ربيع المر الذهلي ، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر طلبة ماجستير الإدارة التعليمية في الجامعات العمانية ، بحث منشور بالمجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد **19** ، عدد**3** ، **2023م**.

8. رمضان سالم عمر الصكالي ، المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس الجامعي من تدني المستوى المعرفي لمخرجات التعليم الثانوي بليبيا " دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث الأكاديمية ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للتربية والتعليم المنعقد بالأكاديمية الليبية مصراتة ، **2024/05/20م**.

9. سلامي دلال ، إيمان عزي ، تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق ، بحث منشور بمجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الثالث ، ديسمبر 2023م .

11. عيسى رمضان محمد مخلوف ، معوقات التعليم الجامعي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة بنغازي انموذجا) ، بحث منشور بمجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية ، العدد الثامن ، يونيو ، 2023م .

12. عصام حسني الأطرش ، محمد محي الدين عساف ، معوقات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، منشور بمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث ، المجلد 6 ، العدد 1 ، تشرين الأول 2021م .

13. قعفازي خليفة ، الشيخ عبدالرحمن ، المعوقات الاجتماعية لدى الأستاذ الجامعي (دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة الجلفة) ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي ، جامعة زيان عاشور ، 2015م ، 2016م .

17. محمد احمودة محمد إبراهيم ، الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي (المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا) ، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي تحت شعار رهانات الحاضر وأفاق المستقبل بتاريخ (2022/01/29م) ، منشور ضمن أعمال المؤتمر بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال .

18. محمد آدم الدود إبراهيم ، أهمية تدريب الأستاذ الجامعي في المؤسسات التعليمية ، مقال منشور على موقع رابطة الإعلاميين بولاية الجزيرة ، المصدر : (Chatgpt) ، بدون سنة .

18. منير أحمد سعد الشيباني ، بثينة عمر الغناي ، أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي دراسة بحثية في نصوص لائحة التعليم العالي رقم (501) لسنة (2010م) ، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة سبها بتاريخ (2020/12/30م).

19. هجيرة بوساق ، حنان بونيف ، المعوقات التي تحد من أداء الأستاذ الجامعي في ظل متطلبات جودة التعليم العالي ، منشورات مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2022م .

20. وشاح جودة فرج ، معوقات البحث العلمي واستراتيجيات تطويره في المجتمع العربي ، بحث منشور على موقع أوراق ثقافية بمجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، بيروت ، لبنان ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، صيف 2019م ، الجزء الأول ، بدون ترقيم.

21. نصر صالح محمد ، العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستيرالماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين " دراسة حالة في كلية المحاسبة (جامعة الجبل الغربي) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية / كلية الاقتصاد والتجارة زليتن – جامعة المرقب ، العدد الأول ، 2013م ،

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا